

**مشروع قانون**  
**يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 27**  
**ماي 2011 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية**  
**والمتعلقة بتمويل مشروع**  
**إنجاز المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت**

**فصل وحيد:**

تمّت الموافقة على الملحق عدد 2 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 27 ماي 2011 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بتمويل مشروع إنجاز المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت، الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 1 أكتوبر 2018.

## شرح الأسباب

أبرمت الجمهورية التونسية مع الوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 27 ماي 2011 اتفاقية قرض بقيمة 15 مليون أورو لتمويل مشروع إنجاز المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت،  
وفقا للشروط المالية التالية:

- نسبة الفائدة : أوريبور 6 أشهر + 0.25%

- مدة السداد : 20 سنة منها 7 سنوات إمهال (القسط الأول في ماي 2018)

- آخر أجل للسحب: 31 ديسمبر 2014.

**الظروف الاستثنائية لإنجاز المشروع:** نظرا لتسجيل صعوبات في إنجاز المشروع وفق الآجال المنصوص عليها بالاتفاقية تم:

1. التمديد في آجال السحب بسنتين إضافيتين إلى غاية 31 ديسمبر 2016 والتمديد في آجال الاستهلاك إلى غاية 30 نوفمبر 2017 من خلال إبرام ملحق أول لاتفاقية القرض بتاريخ 12 أكتوبر 2015 دون تغيير في الشروط المالية للقرض.

2. إيقاف الأشغال إثر انهيار جزء من سقف بناية المشروع بتاريخ 7 ديسمبر 2015 وتم رفع دعوى قضائية ترتب عنها تغيير مكتب الدراسات ومكتب مراقبة الأشغال مما استوجب توقيع الملحق عدد 2 بتاريخ 15 جوان 2017 ينص على التمديد في آجال السحب إلى غاية 15 أبريل 2018 وكذلك على التغيير في الشروط المالية لتغطية الكلفة المالية الإضافية الناجمة عن التمديد في الآجال وإمكانية سحب القسط الأخير من القرض.

3. تمت مراجعة صيغة الملحق عدد 2 للتمديد مجددا في أجل سحب القسط الثالث والأخير (6 مليون أورو) إلى غاية 15 ديسمبر 2018 بالإضافة إلى التمديد في آجال الاستهلاك والانتهاء الفني للأشغال إلى غاية 30 سبتمبر 2020 مع الحفاظ على نفس الكلفة) الترفيع في نسبة الفائدة المرجعية بـ 8 نقاط مائوية) إثر تأكد صعوبة إتمام إجراءات عرضه على المصادقة التشريعية.

وعلى هذا الأساس، فإن الملحق عدد 2 المعروض على المصادقة ينص على الترفيع في نسبة الفائدة المرجعية بـ 8 نقاط مئوية (أي ما يعادل حوالي 80 ألف أورو ككلفة إضافية ناجمة عن التمديد)، بحيث أصبحت نسبة الفائدة المرجعية الموظفة على القرض أوريبور 6 أشهر + 33 نقطة مائوية تحتسب من تاريخ إمضاء الملحق.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.